العنف السياسي في المجتمع المصري عقب ثورة ٢٥ يناير

د. مهدي محمد القصاص

كلية الاداب جامعة المنصورة

المنارة للاستشارات

ww

فكرة الدراسة:

يعتبر العنف ظاهرة مركبة لها جوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والنفسية، وهى ظاهرة عامة تعرفها كل المجتمعات البشرية بدرجات متفاوتة، وبصور وأشكال متعددة، ولأسباب متداخلة ومتنوعة، تختلف باختلاف المجتمعات والثقافات والمراحل التاريخية. ونظراً إلى كون ظاهرة العنف مركبة ومتعددة المتغيرات، فقد انبرت مجموعة من الدراسات والأبحاث الكيفية والكمية، التاريخية والسوسيولوجية والنفسية، إلى مقاربة العنف والإحاطة بمختلف أسبابه ومظاهرة، خصوصاً مع تزايد معدلاته وتعدد أشكاله، حيث شهدت بداية القرن الحادى والعشرين عدداً كبيراً من الوقائع العنيفة عبر أدوات تطورت تقنياً إلى درجة لم يعد من الممكن معها القول إن ثمة غاية سياسية تتناسب مع قدرتها التدميرية.(١)

والحقيقة التى تؤكد عليها عدد من الدراسات؛ والتى نؤكد عليها هنا بداية، أنه فى حالات الأزمات وحالة عدم الاستقرار يتداخل العنف الاجتماعى مع العنف السياسى إذ تستند بعض أشكال العنف السياسى فى مظاهرها إلى ديناميات العنف الاجتماعى ومنها وجود انقسامات اجتماعية أو عصبيات اجتماعية من أنواع مختلفة تحركه. كما أن هناك الكثير من مظاهر العنف الاجتماعى التى تغطّى بأهداف سياسية.(٢)

وتعد ظاهرة العنف السياسى من الظواهر المرضية التى فرضت نفسها على المجتمع المصرى. وتشير الدراسات أن أغلب المشتركين فى ممارسات العنف معظمهم من الشباب بشكل عام، والشباب الجامعى بشكل خاص. ويمثل الشباب الجامعى شريحة مهمة من المجتمع المصرى من حيث العدد والقدرة على الإنتاج فهو يحتل موقعاً متميزاً نظراً لتنوع تخصصاته وخصائصة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتنموية المؤثرة، ويزيد من أهمية هذه الشريحة أنهم الأكثر تأثراً خاصة

المنارة للاستشارات
ww

فى ظل التحولات التى صاحبت العولمة، وانتشار العنف- على تعدد أشكاله ومظاهرة- فى المجتمع المصرى وما شهده من تحولات سياسية وبنيوية، والتى أثرت بقوة على تزايد وتيرة العنف بشكل مباشر.[٣]

وقد عايش الشباب- فى الفترة الأخيرة- مجموعة طبيرة من التحولات: الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية أثرت -بشدة- فى مجريات الأمور فى المجتمع المصرى بشكل عام، وفى مقدرات الشباب بشكل خاص. وهى- على سبيل المثال لا الحصر- ضيق فرص الحياة أمامهم فى ظل للتعليم لا علاقة له بسوق العمل، وتبددت أحلام الاستقرار فى نفوسهم أمام تكاليف الزواج الباهظة، وارتفاع أسعار المساكن، هذه الضغوط المتزايدة مضافاً إليها غياب فرص وسبل المشاركة الاجتماعية والسياسية الحقيقية للشباب، أدت إلى تهميش نسبة لا يستهان منهم، وتراوحت ردود أفعال الشباب نحو هذه الضغوط ما بين الاغتراب الكامل عن الواقع والهروب منه إلى السلبية واللامبالاة، ووصولاً إلى الجريمة وممارسة العنف.[٤]

ومن خلال نظرة متعمة لأحداث العنف والإرهاب على مستوي العالم خلال السنوات الماضية نجد أنه لم تسلم منه منطقة أو قارة على الكرة الأرضية. وللدلالة على ذلك نذكر على سبيل المثال لا الحصر خلال العقدين الأخريين أبرز هذه الأحداث:[٥]

بالولايات المتحدة الأمريكية وقعت أحداث لوس أنجلوس ١٩٩٢، وأوكلاهوما ١٩٩٧، و ١١ سبتمبر سنة ٢٠٠١. وشهدت أوروبا أحداثا مروعة راح ضحيتها عشرات الآلاف وأعداد لم يتمكن أحد من حصرها بالبوسنة والهرسك وكوسوفو وصربيا على أيدي جماعات العنف للوصول إلى السلطة، كما وقعت أحداث أخرى مثل انفجارات مدريد سنة ٢٠٠٣، ومترو الأنفاق بلندن سنة ٢٠٠٥، وحوادث

المنارة للاستشارات
ww

حرائق عديدة بمدينة باريس في سياق الصراعات العنصرية بسبب الهجرة غير الشرعية عام ٢٠٠٧.

كما شهدت قارة أسيا أحداثا جساما للعنف كان من أشدها ما وقع من عنف وترهيب على الأراضي الأفغانية بين العديد من الفصائل المتصارعة علي السلطة، بالإضافة لحوادث اغتيالات عديدة لشخصيات عامة وسياسية كان أخرها اغتيال السيد رفيق الحريري وعماد مغنية بلبنان والسيدة بنظير بوتو بباكستان. كما تعرضت إفريقيا لاضطرابات وقعت بالجزائر والسودان وبوروندي ورواندا وسيراليون والصومال. بالإضافة للعديد من التفجيرات مثل تفجير سفاراتي الولايات المتحدة الأمريكية في كل من نيروبي ودار السلام ومحاولة الاغتيال الفاشلة التي استهدفت الرئيس السابق حسني مبارك بأديس أبابا سنة ١٩٩٥، وكذلك ما أعقب ثورة الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١ من تزايد وتيرة العنف والارهاب في المجتمع المصري. وهكذا تتسع مساحات العنف والترهيب، ويتراجع التفاوض السياسي، ويصبح النظام الدولي الجديد أحادي القوة والهيمنة.

ومن هنا يمكن القول أن العنف السياسي قد أصبح جزء من الحياة اليومية في عالمنا المعاصر، فلا يكاد يمر يوم دون أن تقع عملية من عمليات العنف السياسي في مكان ما من العالم، حيث تحتل أنباء العنف السياسي صدارة الأنباء العالمية والمحلية، وأصبحت عمليات العنف السياسي تجزب انتباه الناس من مختلف المستويات السياسية والثقافية، فلم تعد مشكلة العنف السياسي قاصرة على منطقة معينة من العالم، وإنما هي مشكلة دولية بكل المعاني، وصار العنف السياسي هو أهم الوسائل الفعالة التي يلجأ إليها الفرقاء السياسين لتحقيق أهدافهم، وفي كثير من الأحيان يعد السبيل الوحيد المتاح لبعض الجماعات السياسية للتعبير عن مواقفها والإعلان عن قضاياها السياسية.[٦]

المنارة للاستشارات
ww

لقد أضحت فرص تنامي العنف السياسي مثارا للجدل والنقاش والبحث، لذا نجد أن مخرجات الدراسات التي تناولته تعددت بتعدد التوجهات النظرية والأيديولوجية وكذا التخصصات المختلفة – فعلى سبيل المثال نجد أن البعض يرى أن هذه الظاهرة تعود إلى غياب الديمقراطية، والفجوة بين السلطة والجماهير وتفسخ العقد الاجتماعي بينهما. وأخرون يرون أن العنف السياسي يرجع إلى ما يشهده المجتمع من اختلالات هيكيلية وأزمات اقتصادية، كما أن هناك من يرى أن ذلك يعود إلى افتقاد المجتمع إلى المشروع القومي، وغياب الهدف المجتمعي العام، وسيادة ما يسمى بالحل الفردي، ووضوح التباينات الاجتماعية الطبقية، فضلا عن تنامي ظواهر الإحياء الديني المرتكز على الشروح المشبوهة للدين.(٧)

وقد تحددت فكرة تلك الدراسة فى الكشف على رؤى الشباب لظاهرة العنف السياسى فى المجتمع من خلال التعرف على مدى فهم الشباب لواقع العنف السياسى فى المجتمع المصرى.

أهمية الدراسة:

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من أهمية موضوع العنف السياسى وخطورة تفاقمه فى المجتمع بشكل عام، فقد باتت مشكلة العنف السياسى من بين أهم القضايا التى تشغل المصريين فى وقتنا الراهن، فلا يكاد يمر يوم دون أن نسمع عن أحداث شغب ومظاهرات بل قد وصل الأمر إلى حدوث انفجارات وقتل، والغريب أن تنتقل حوادث للجامعات التى كانت دائما بمثابة محراب للعلم. الأمر الذى أضحى يسبب مصدر قلق على مستقبل المجتمع بشكل عام. ومن هنا جاء الاهتمام بدراسة رؤى الشباب بشكل عام والشباب الجامعى بالخصوص لظاهرة العنف السياسى باعتبارهم الفئات المستهدفه للاشتراك فى حوادث العنف السياسى.

المنارة للاستشارات
ww

أهداف وتساؤلات الدراسة:

تحدد الهدف الرئيس لتلك الدراسة فى الكشف عن رؤى الشباب لظاهرة العنف السياسى فى المجتمع المصرى. ولتحقيق هذا تطرح الدراسة مجموعة من التساؤلات:

- ما مدى فهم الشباب لطبيعة العنف السياسى فى المرحلة الراهنة ؟
- ما مظاهر وأشكال العنف السياسى كما يدركها الشباب؟
- ما مسببات العنف السياسى كما يدركها الشباب؟
- ما طبيعة الفئات المشاركة فى العنف السياسى وأهدافهم من ممارسة العنف كما يدركها الشباب؟
- ما آراء الشباب حول طرق القضاء على ظاهرة العنف السياسى؟

مفاهيم وقضايا الدراسة:-

أ- مفهوم الشباب:-

فى نقاشه حول تغير معنى الشباب يرى جروسبيرج أن معنى الشباب لا يعكس ببساطة الواقع المتغير. بل إن المعنى يساعد فى خلق الواقع الذى يصفه. فعندما يعتقد أو يفكر الناس بمفهوم الشباب بطريقة معينة فإن أولئك الذين ينظرون إلى أنفسهم كشباب سوف يتصرفون بطريقة منسجمة مع ذلك الانطباع. فالمفهوم الذهنى عن الشبابYouth قد تغير معناه وبدأ يعيد تشكيل الطريقة التى يتصرف بها الشباب فى الواقع.(٨)

لقد اختلفت وتباينت الآراء حول مفهوم الشباب نظراً لاختلاف الأهداف المنشودة من وضع التعريف، وتباين المفاهيم، والأفكار العامة التى يقوم عليها التحليل الاجتماعى والنفسى. كما أن المفهوم يتسع لعديد من الاتجاهات؛ لذا حدد كل علم

المنارة للاستشارات
ww

من العلوم الإنسانية مفهوم الشباب من منظوره الخاص، وقد اختلف الباحثون حول بداية ونهاية مرحلة الشباب، فالبعض قد اهتم بنمو الجسم ووظائفه، وآخرون قد اهتموا بالنمو النفسى ، ونجد فريق ثالث يركز على تغيير الوضع الاجتماعى والأدوار الاجتماعية.[٩]

ويعتبر علماء السكان هم أول من حاولوا تقديم تحديد لمفهوم الشباب مستندين فى ذلك إلى معيار السن أو العمر، حيث يؤكد بعضهم على أن الشباب من هم دون سن العشرين، ومنهم من يرى أنهم الفئة التى تقع بين (١٥– ٢٥) سنة، ويذهب آخرون إلى القول بأنهم الشريحة التى تقع بين (١٥–٣٠) عاماً.[١٠] على عكس علماء السكان يسعى علماء النفس إلى تحديد شريحة الشباب أو الشخصية الشابة من الداخل. حيث يحددونها استناداً إلى اكتمال البناء النفسى، وهو البناء الذى يحقق مواءمة بين العنصر البيولوجى فى بناء الشخصية بما يحتويه من حاجات ودوافع وغرائز وبين التوجهات القيمية التى يستوعبها الشاب من ثقافة السياق الاجتماعى؛ خلال عملية التنشئة الاجتماعية، بحيث يؤدى اكتمال البناء الدافعى إلى تمكين الشخصية الشابة من التفاعل السوى فى مختلف مجالات الواقع الاجتماعى.[١١] بينما ينظر علماء الاجتماع عادة إلى الشباب بوصفه مكانة مكتسبة على نحو لا دخل للفرد فيه ، أو كصفة يحددها المجتمع ، وليس مجرد الظرف البيولوجى المرتبط بصغر السن . لذا يرى علماء الاجتماع أن فترة الشباب تبدأ حينما يحاول المجتمع تأهيل الفرد لكى يحتل مكانة اجتماعية ؛ وتنتهى حينما يتمكن الشاب من احتلال مكانته ، وأداء دوره فى السياق الاجتماعى وفقاً لمعايير التفاعل الاجتماعى ، وهكذا يمكن التفرقة بين الدور فى مرحلة الاعداد ، والدور فى مرحلة الاكتمال والفاعلية.[١٢]

المنارة للاستشارات
ww

وهكذا نجد أن مصطلح الشباب يستخدم بطرق ثلاث : طريقة عامة كل العمومية، تغطى مجموعة من مراحل دورة الحياة، التى تمتد من الطفولة المبكرة إلى أوائل البلوغ. كما تستخدم كبديل مفضل لمصطلح المراهقة غير المرضى، للدلالة على النظرية والبحوث التى تجرى على المراهقين وعلى فترة الانتقال إلى البلوغ. وهناك أخيراً استخدام أقل شيوعا اليوم للدلالة على مجموعة من المشكلات العاطفية والاجتماعية التى يعتقد أنها ترتبط بعملية التنشئة فى المجتمع الحضرى الصناعى.(١٣)

وفقا لذلك نجد أن هناك من يرى الشباب مرحلة عمرية وحالة نفسية اجتماعية ثقافية وجيل اجتماعى فى مرحلة تشكل ، يعانى تشكله من تعدد القيم والمعايير وازدواجيتها ، وتعدد الحاجات والرغبات والطموحات ، وتنوع أساليب تحقيقها وتناقضها وتراوحها بين الممكن والمستحيل – نسبياً – فى الأفق الزمنى الأقرب ، هذا فى الوقت الذى يميل فيه إلى التمرد والسعى إلى إثبات الذات .(١٤)

المفهوم الإجرائى للشباب:-

ب- مفهوم العنف والعنف السياسى:-

إن خطورة العنف، بوجه عام، جعل المجتمع الدولى يوليه عناية فائقة من حيث تعريفه وتحديد أركانه وخصائصه، وكذا بحث نتائجه وآثاره في الأفراد والمجتمعات، وفى قضايا السلم والتنمية والصحة العامة. ومن التعاريف الرائدة، في هذا المجال، تعريف منظمة العالمية الذى يذهب إلى أن العنف هو ((الاستعمال المتعمّد للقوة المادية أو القدرة، سواء بالتهديد أو الاستعمال الفعلى لها، من قبل الشخص ضد

المنارة للاستشارات
ww

نفسه أو ضد شخص آخر أو مجموعة أو مجتمع، بحيث يؤدى إلى حدوث أو رجحان حدوث إصابة أو موت أو إصابة نفسية أو سوء النماء أو الحرمان)).[١٥]

ويقدم "روبيرت ماكافى بروان" Robert Mcafee Brown تعريفاً مطولاً للعنف بوصفه انتهاكاً للشخصية، بمعنى أنه تعدٍّ على الآخر، أو إنكاره، أو تجاهله، ماديا أو غير ذلك. ومخاطبة الشخصية تعنى إعطاء وصف شامل للعنف بأنه أكثر من مجرد الجسد والروح. فأى سلوك شخصى ومؤسساتى يتسم بطابع تدميرى مادى واضح ضد آخر يُعد عملاً عنيفاً. فهناك العنف الشخصى الخفى، الذى يؤذى الآخر نفسياً، وهناك العنف المؤسساتى الخفى، حيث تنتهك البنى الاجتماعية هوية مجموعات الأشخاص، كما يحصل، على سبيل المثال، في مستويات الحياة المتدنية في الأحياء المغلقة.[١٦]

وهناك من يرى أن العنف هو " سلوك أو فعل يتسم بالعدوانية يصدر عن طرف، قد يكون فرداً أو جماعة أو طبقة اجتماعية أو دولة بهدف استغلال وإخضاع طرف آخر في علاقة قوة غير متكافئة اقتصادياً وسياسياً مما يتسبب في إحداث أضرار مادية أو معنوية أو نفسية لفرد أو جماعة أو طبقة اجتماعية أو دولة أخرى".[١٧] فالعنف بمثابة علاقة أولية بين القوة وممارسة القوة، وأى إفراط في استخدام القوة بغاية السيطرة والهيمنة (أو حتى الدفاع عن النفس) يتحول إلى عنف. وهذا المثال يتضح بما يسمى العنف الفيزيائى: استخدام القوة الجسدية في السيطرة على الآخر، أو في الدفاع عن النفس، مثل الضرب والشّد والركل والدفع والحرق والقتل. وهذا يعنى بأن العنف هو تحول القدرة من حالة الوجود بالقوة إلى حالة الوجود بالفعل بغاية السيطرة والهيمنة على الآخر.[١٨]

وبشكل عام يرى " عمار على حسن" أن هناك ثلاثة اتجاهات في تعريف العنف[١٩]، **الأول** ينظر إليه بوصفه الاستخدام الفعلى للقوة المادية بشتى صورها

المنارة للاستشارات
ww

من قبل فرد أو جماعة بغية إلحاق الأذى بأشخاص وإتلاف ممتلكات، سواء كانت هذه الصورة هي القهر والقسر والإكراه بشكل عام أو أنها انزلقت إلى أعمال الهدم والتخريب والتدمير والقتل والتعذيب وما أشبه. **والثانى** لا يكتفى بالاستخدام الفعلى للقوة المادية بل يمتد ليشمل مجرد التهديد باستعمالها في سبيل تحقيق أهداف غير قانونية أو مرفوضة اجتماعياً. **أما الاتجاه الثالث** فينظر إلى العنف على أنه نتاج خلل وتناقض كامن في البناء الاجتماعى والاقتصادي والسياسى، وهو يتخذ عدة صور منها ضعف التكامل الوطنى، وتنامى النزعات الانفصالية، وغياب العدالة الاجتماعية، وحرمان قوى اجتماعية من حقوقها السياسية، وعدم إشباع الحاجات الأساسية من غذاء وكساء وإيواء ودواء لقطاعات عريضة من المواطنين، والسقوط في فخ التبعية لدول خارجية.

وفى إطار تعدد مفاهيم العنف بشكل عام تعددت أيضاً مفاهيم العنف السياسى طبقاً للمنطلقات والتوجهات النظرية للباحثين وإن كان هناك شبه اتفاق بين أغلب الباحثين على أن العنف يصبح سياسياً عندما تكون أهدافه أو دوافعه سياسية، رغم الاختلاف في طبيعة القوى التي تمارسه وطبيعة الأهداف السياسية التي تسعى إلى تحقيقها، ولذلك فإن أغلب الباحثين يعرفون العنف السياسى بأنه " استخدام القوة المادية أو التهديد باستخدمها لتحقيق أهداف سياسية". إذا يشير مفهوم العنف السياسى من الناحية النظرية إلى: " مختلف السلوكيات التي تتضمن استخداماً فعلياً للقوة أو تهديداً باستخدامها، لإلحاق الأذى والضرر بالأشخاص والإتلاف بالممتلكات، وذلك لتحقيق أهداف سياسية مباشرة أو أهداف اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية لها دلالات وأبعاد سياسية".(٢٠)

والعنف السياسى هو أيضا " توظيف آلية العنف بشكل منظم لتحقيق أهداف سياسية، قد تتمثل في الوصول إلى السلطة السياسية أو على الأقل التأثير عليها،

المنارة للاستشارات
ww

وهنا نكون إزاء عنف منظم من جانب المعارضة. كما قد تكون تلك الأهداف هي ضمان السيطرة على السلطة السياسية والتشبث بها، وهنا نتحدث عن عنف من جانب النظام نفسه".[٢١]

وقد عرف ويلكنسون Wilkinson العنف السياسى بأنه " استخدام القوة أو التهديد باستخدامها لإلحاق الأذى والضرر بالآخرين وذلك لتحقيق أهداف سياسية معلنة".[٢٢]

ويعتقد عالم الاجتماع الأمريكي "هارولد نيبورج" أن العنف السياسى هو كل أفعال التدمير والتخريب وإلحاق الأضرار والخسائر، التي توجه إلى أهداف أو ضحايا مختارة أو ظروف بيئية أو وسائل أو أدوات والتي تكون آثارها ذات صبغة سياسية من شأنها تعديل أو تقييد أو تحوير سلوك الآخرين في موقف المساومة والتي لها نتائج على النظام الاجتماعى.[٢٣]

ويطرح على ليلة تعريفاً للعنف السياسى مؤداه : كل الهجمات ذات الطبيعة الجمعية والتي تظهر من داخل المجتمع وموجهة نحو النظام السياسى أو ممثلية، بما في ذلك الجماعات السياسية المتنافسة أو الأشخاص والجماعات أو الذين يشغلون مراكزه، أو ينفذون سياساته. وينظر المشاركون في العنف السياسى إليه باعتباره تعبيراً عن مطالب سياسية أو هو معارضة لسياسات غير مرغوب فيها. ومن الناحية النظرية تشكل الأفعال التي يمكن تضمينها في فئة هذا النمط من العنف تهديداً للنظام السياسى بمعنيين، الأول لكونها تهدد احتكار الدولة لاستخدام القوة، وهو بعد سلمت به النظرية السياسية؛ والثانى من حيث كونها تحاول التدخل في العمليات السياسية ولو بغرض انهيارها.[٢٤]

ويقدم تيد روبرت غير Ted R. Gurr تعريفاً إجرائيا للعنف السياسى مؤداه" جميع الهجمات الجماعية الموجهة ضد النظام السياسى وأطرافه الفاعلة، بما في ذلك

المنارة للاستشارات
ww

الجماعات السياسية المتصارعة فضلاً عن تلك الموجودة في الحكم و/ أو سياساتها.[٢٥]

ويرى " قدرى حفنى" العنف السياسى ((بأنه نوع من أنواع العنف الداخلى، الذى يدور حول السلطة ويتميز بالرمزية ، والجماعية ، والإيثارية ، والإعلانية)).

ومعنى أنه عنف داخلى أنه يجرى بين أفراد ثمة ما يجمع بينهم فمثلاً نجدهم يستظلون بمظلة سياسية واحدة. يتمرد عليها البعض، ويتمسك بها البعض. وقد يرفضها البعض مشككاً في شرعيتها، وقد يدافع البعض عن تلك الشرعية إلى حد التقديس. أما كونه يدور حول السلطة، فنجد أن العنف السياسى هو عنف –في جوهرة– يتعلق بالسلطة ورموزها. ومن ثم فإنه يتخذ مسارين أساسيين:

١– مسار موجه نحو الممسكين بالسلطة، يمارسه أصحابه، بهدف انتزاعها من بين أيديهم، أو بهدف مشاركتهم في الإمساك بها.

٢– مسار موجه من رموز السلطة إلى من ينازعونهم إيّاها، بهدف الاستمرار في الإمساك وإحكام قبضتهم عليها.

أما أنه يتميز بالرمزية، فمن المتعارف عليه أن العنف بشكل عام يستهدف إلحاق الأذى بشخص محدد، أو بممتلكات هذا الشخص بالتحديد. أما العنف السياسى، فإنه ينتمى إلى ذلك النوع من العنف التي لا يستهدف أشخاصاً لذواتهم، بل يستهدفهم لصفاتهم الاجتماعية، أو الفكرية، أو الدينية، أو العرقية، أو السياسية. أنه – أي العنف السياسى– لا يستهدف أشخاصاً بل رموزاً. ومن يمارسونه إذ يوجهونه إلى أشخاص، فإنهم لا يوجهونه إليهم بصفتهم العيانيّة، بل باعتبارهم رموز تعبر عن الآخر المرفوض.

أما المقصود من أن العنف السياسى يتميز بالجماعية، هو أن من يمارس العنف السياسى، حتى لو كان ينفذ ذلك العنف بمفرده، فإنه إنما يفعل ذلك باعتباره ممثلاً

المنارة للاستشارات
ww

لجماعته، معبراً عن توجهاتها، مستهديا بقيمها. بل أنه يندر، في هذا المجال أن نجد عملاً فرديا خالصاً لم يسبقه تخطيط جماعى، سواء كان ذلك، استطلاعاً، أو تدريباً، أو تمويلاً، أو تمويهاً ... الخ.

وعن أنه عنف يتسم بالإيثارية ، فهو عنف في النهاية توجه وتحركة أفكار، ودوافع، تتجاوز – فى صورتها المعلنه على الأقل – المصالح الفردية المباشرة لمن يمارسونه من كلا الجانبين. إن الصالح العام ، هو اللافتة المعلنة الأساسية والمتكررة، التي ترفعها أطراف العنف السياسى جميعاً. فجماعات العنف السياسى، إنما تمارس عنفها سعياً وراء تحقيق هدف يتجاوز بالضرورة المصالح المادية المباشرة لأفرادها كأفراد. فما معنى أن يقدم أشخاص على تعريض حياتهم لأخطار محققة، رغم أنه في مقدروهم تلافى تلك المخاطر لو تخلو علناً عن انتماءاتهم. ترى لماذا لا يقدمون على ذلك؟ صحيح أنهم قد يعاقبون من قِبل جماعاتهم، وقد يكون ذلك العقاب شديداً. ولكن هل يعادل ذلك بأى حال من الأحوال تعرضهم بشكل مباشر للموت.

ومعنى أن العنف السياسى يتسم بالإعلانية، فليس من المألوف أن يسعى المرء باختياره إعلان مسئوليته عن عمل قام به، وهو يعرف مقدماً أنه بإعلانه عن ذلك، إنما يعرض نفسه للعقاب. غير أن الأمر مختلف في حالات العنف السياسى، فنجد أن أطراف العنف السياسى، يتسارعون للإعلان عن مسئوليتهم عن أفعالهم، بل إننا قد نشهد فردين، أو جهتين، أو تنظيمين، يتنافسان منافسة شديدة في نسب عمل من أعمال العنف السياسى إلى أحدهما. (٢٦)

المفهوم الإجرائى للعنف السياسى:

المنارة للاستشارات
ww

يقصد بالعنف السياسى في هذه الدراسة " كل عنف أو التهديد بالعنف يمارس من قبل مجموعة من الأفراد أو الجماعات أو التنظيمات (الرسمية والغير رسمية)، ضد مجموعة أخرى من الأفراد أو الجماعات أو التنظيمات(الرسمية والغير رسمية) داخل المجتمع؛ بهدف تحقيق مكاسب وغايات سياسية.

أنواع العنف:

تتعدد أساليب العنف وأدواته طبقاً لطبيعة العنف الذى تستخدمه العناصر التي تسعى لتحقيق هدف معين فالعنف المادى لابد وأن تكون أدواته شاملة إحداث ضرر وخسائر في البناء الفيزيقى للمجتمع شاملة الأفراد والممتلكات، على حين تكون أساليب العنف المعنوى قاصرة على تخويف أو ترهيب أو إخضاع بشكل يؤثر في تغيير الواقع القائم إلى حد كبير. ويقول بروس كامرون Bruce Cameren أن أساليب العنف متعددة ومتنوعة ومنها أعمال الشغب Riots والمظاهرت Demonstration والثورات Revolution والحروب الأهلية والاغتيالات Assignation وعمليات الإرهاب Terrorism ولقد أوضح كامرون أن هذه الوسائل التي تستخدمها العناصر التي تمارس العنف تخضع بشكل مباشر لتوافر عنصر الاستثارة Agitation التي يستخدمها مثيرو العنف ويقول كامرون إنه من الممكن أن يعتمد مثيرو العنف على تهيج الرأي العام ضد الخصم وإعداد الجماهير لتقبل مقترحاتهم والنتيجة الحتمية لحالة استمرار عمليات التهييج والإثارة تكون استجابة الجماهير لتبنى العنف في التعبير عن آراءها، وقد يؤدى ذلك إلى

المنارة للاستشارات
ww

تنامى الشعور لدى البعض من مثيرى العنف بجدوى استخدام أسلوب الاستثارة والتهييج لدرجة تجعل منهم محترفين في هذا المضمار.[٢٧]

ويميز أحمد زايد بين نمطين في العنف السياسى وهما :[٢٨]

١- **العنف التي تمارسه الدولة:**

من المتعارف عليه أن هناك عدد من الوظائف من المنوط بالدولة أو النظام السياسى الذى يمثل الدولة العمل على تحقيقها مثل تحقيق الاستقرار، والأمن، والمحافظة على السيادة، والأرض، والسكان، والحفاظ على الملكية العامة، والتوازن بين طبقات المجتمع، والحرص على أداء المواطنين ورعاية حقوقهم. وهو – أي النظام السياسى– إذ يحقق تلك الوظائف فإنه يخول من قبل المجتمع في استخدام القوة على النحو الذى تنظمه شرائع المجتمع وقوانينه. واذا ما استطاع النظام السياسى من أن يحقق هذه الوظائف في ضوء منظومة من الاتفاق العام والتعاقد الاجتماعى، فإنه بهذا يكون قد اقترب من الشكل المثالى من النظام السياسى، ولكن قد يحدث أن تنحرف النظم السياسية عن أداء وظائفها وتتجه نحو السيطرة واستخدام أساليب القمع والكبح. وفى هذه الحالة تختفى الحدود بين المشروعية وعدم المشروعية في علاقات القوة، ويغيب القانون وتصبح إرادة الدولة وسلطتها وأساليبها التي تقوم على التخويف والإرهاب والقمع فوق كل اعتبار. ومن هنا نشأ مفهوم " عنف الدولة" أو "إرهاب الدولة" وذلك لوصف أساليب القمع التي تقوم بها الدول المؤسسة على حكم دينى أو عرقى ، وكذلك لوصف أساليب القمع والتخويف التي تستخدمها النظم الديكتاتورية ضد سكانها.

٢- **العنف المضاد:-**

المنارة للاستشارات
ww

يظهر هذا العنف للاعتراض على قرارات الدولة وأجهزتها التنفيذية، أو للمطالبة ببعض الحقوق التي ترى فئات معينة من السكان بأنها محرومة منها أو بمحاولة نزع الشرعية عن النظام جملة، ويمكن التمييز بين الصور التالية للعنف المضاد:

أ- العنف السياسى غير المنظم الذى يظهر بشكل تلقائى وبمشاركة جماهيرية واسعة، ويتجلى في صورة من الاعتصامات والمظاهرات وأعمال الشغب.

ب- الإرهاب: وهو نمط من العنف يقوم على التآمر من قبل جماعة متمردة على نظام الدولة ويعتمد على درجة عالية من التنظيم ويقوم على استخدام العنف لقلقة مشروعية الدولة، وإحداث درجة من الترويع والتخويف بين السكان. وغالبا ما تستخدم هذه الأساليب أقصى درجات العنف حيث تظهر الاغتيالات السياسية والتفجيرات.

ج- الحروب الأهلية: والتي تنشأ بين جماعات دينية أو عرقية أو سياسية ويكون هذا العنف على درجة عالية من التنظيم وتشارك فيه أعداد كبيرة من الأفراد، كما يقوم أيضا على استخدام بعض الأساليب الإرهابية.

كما ميز ايكشتاين بين ثلاثة أشكال من العنف السياسى هي:[٢٩]

١- **الاضطرابات:** عنف سياسى عفوى غير منظم يشترك فيه قسم كبير من الشعب، ويشمل الإضرابات السياسية التي تتسم بالعنف وحركات الشغب والصدامات السياسية وحركات التمرد المحلية.

٢- **المؤامرة:** عنف سياسى شديد التنظيم، يشترك فيه عدد محدود من أفراد الشعب، ويشمل الاغتيالات السياسية المنظمة، والإرهاب على نطاق ضيق، وحروب عصابات على نطاق ضيق، وانقلابات وحركات عصيان.

٣- **الحرب الداخلية:** عنف سياسى شديد التنظيم يشترك فيه قسم كبير من الشعب، ويرمى إلى الإطاحة بالنظام الحاكم أو حل الدولة ويقترن بعنف

المنارة للاستشارات
ww

واسع النطاق، بما في ذلك الإرهاب واسع النطاق وحروب العصابات والحروب الأهلية والثورات.

كما صنف كل من " برونتجهام وباول باترك" Brantingham & Paul Patrica العنف السياسى كالتالى:-[٣٠]

- **العنف من أجل فرض النفوذ**: ويزداد هذا النمط كلما ضعفت أجهزة السلطة المركزية.
- **العنف لإشاعة الفوضى والذعر في المجتمع**: وإظهار السلطة الرسمية بمظهر الضعف في مناطق مزدحمة ويؤدى هذا النمط من العنف إلى إثارة أجهزة الدولة فتمارس قدراً كبيراً من العنف الرسمي لإستعادة هيبة الدولة وقد يؤدى رد الفعل العنيف إلى إظهار السلطة بمظهر القوة الغاشمة ويحقق هذا النوع هدف الحركات المخططة للعنف وهو إرهاق الدولة وتشتيت جهودها وإنشاء وتقليص شعبيتها وهو هدف العنف السياسى.
- **العنف للاستيلاء على السلطة**: وهذا النوع من العنف يستهدف الاستيلاء على السلطة بالقوة ويزداد هذا النوع من العنف في العالم كله حيث تتشرذم مجتمعاتها تبعاً للولاءات القبلية، كما تمارسه بعض جماعات العنف بدوافع عرقية أو دينية أو مذهبية.
- **العنف في ممارسة السلطة**: والذى تمارسه الحكومات المستبدة التي لا تتمتع بشعبية في بلادها فتتخذ العنف سبيلاً لفرض النفوذ، إلا أن تمادى السلطة في استخدام العنف لآجال طويلة غالباً ما يحقق نتائج سلبية منها تعود الناس عليه ومن ثم يفقد تأثيره في إخفاقهم ومنها أيضاً اكتساب الجماهير خبرة في التعامل مع أجهزة البطش الحكومية وإفشالها.

المنارة للاستشارات
ww

ويقدم العالم السياسى " فريد آر فون در مهدن" خمسة أنماط متمايزة من العنف،[٣١] يتمثل النمط الأول في **العنف البدائى**، ويظهر هذا النمط نتيجة النزاعات بين الولاءات الأولية: العرقية أو القومية أو الدينية، مثل الصراع العنيف بين السنة والشيعة في العراق، وبين العرب والقبائل الإفريقية في دارفور بالسودان، وبين الصرب والألبان في كوسوفو، ... الخ . وهذا النمط لا يقتصر بالضرورة على الدول النامية، حيث شهدت مدينة كيبك الكندية وإقليم الباسك الإسبانى وأيرلندا الشمالية هذا النمط من العنف بين البروتستانت والكاثوليك.

ويتمثل النمط الثانى في **العنف الانفصالى** ، وهذا النمط يكون أحيانا امتدادا للنزعات البدائية، ويهدف إلى استقلال جماعة ما. وتعتبر مطالب الأكراد العراقيين الخاصة بإقامة دولة لهم تعبيراً عن هذا النمط.

أما النمط الثالث، فيتمثل في **العنف الثورى**، وهو يهدف إلى الإطاحة بنظام قائم وإقامة نظام آخر محله، ومثال على ذلك العنف الذى يمارسه الإسلاميون بهدف السيطرة على الدول الإسلامية وجعلها أصولية. وتتعرض دول مثل الجزائر ومصر والسعودية وباكستان لتهديدات من جانب الحركات الإسلامية التي تتخذ من العنف سبيلاً لها. ويدرج فريد مهدن تحت هذا النمط العنف المضاد للثورة، بمعنى الجهود التي تبذلها الجماعات المحافظة لمواجهة المحاولات الثورية. ومن الأمثلة على ذلك عمليات القتل التي نفذها اليمينيون في سلفادور، ومحاولات سحق حركات التحرر في المجر عام ١٩٥٦، وتشيكوسلوفاكيا عام ١٩٦٨، وبولندا عامي ١٩٧٠و ١٩٨٠.

ويتمثل النمط الرابع في **عنف الانقلابات**، والمقصود به الحالات التي يمارسها الجيش بعد تنفيذه الانقلاب العسكرى، ونجاحه في الإطاحه بنظام الحكم. فعندما يظل الجيش مستشعراً لوجود معارضة، من الممكن أن يمارس عمليات قتل مقننة

المنارة للاستشارات
ww

ضد المعارضة. وبمجرد حدوث انقلاب في دولة ما، تكون هناك فرص لحدوث آخر في الدولة نفسها. ففي بعض الدول، هناك ميل للانقلابات العسكرية، حيث تعرضت باكستان، على سبيل المثال، لأربعة انقلابات منذ استقلالها عام ١٩٤٧، كان آخرها في ١٩٩٩. وبوجه عام، تحدث الانقلابات بسبب فساد وعدم فاعلية مؤسسات الحكم المدنية، أي الأحزاب والبرلمانات والأجهزة التنفيذية، بحيث تترك للجيش الفرصة للاستيلاء على الحكم، أو حدوث حالة من الفوضى.

وقد اعتبر مهدن **عنف القضايا** هو النمط الخامس للعنف، وقصد به العنف الموجه لقضايا معينة، وهو في طبيعته أقل شدة من الأنماط الأخرى. ومن بين الأمثلة على ذلك الاحتجاجات المعارضة للعولمة، والإضرابات الطلابية في الجامعات الفرنسية والأمريكية في أواخر الستينيات.

ورغم أهمية هذا التنصيف، فإنه غير جامد، فبعض أعمال العنف تقع في منطقة وسط بين أكثر من نمط، أو قد تتفاقم لتندرج تحت تنصيف آخر. فعلى سبيل المثال، أدت شكاوى الألبان في مقدونيا من وضعهم كمواطنين درجة ثانية إلى تشكيل أحزاب سياسية ألبانية، ثم إلى احتجاجات، ثم تشكيل جماعات سرية، ثم عنف، ثم تمرد مسلح لفصل المناطق ذات الأغلبية الألبانية عن مقدونيا.

ومع تعدد القوى التي تمارس العنف السياسي؛ وتتباين الأهداف السياسية التي تسعى إلى تحقيقها. يطرح " حسنين توفيق" تصوراً لحركة العنف السياسي بين القوى التي يمكن أن تمارسه والقوى المستهدفة به على النحو التالي: [٣٢]

١- العنف الموجه من النظام إلى المواطنين أو إلى جماعات وعناصر معينة منهم : وذلك لضمان استمراره، وتقليص دور القوى المعارضة والمناوئة له. ويمارس النظام العنف من خلال أجهزته القهرية كالجيش والبوليس

المنارة للاستشارات
ww

والمخابرات والقوانين الاستثنائية.. الخ. ويطلق على هذا النوع من العنف (العنف الرسمي أو الحكومى).

٢- العنف الموجه من المواطنين أو فئات معينة (العمال، الطلبة، الفلاحين، الأقليات، الأحزاب،والتنظيمات السياسية،..الخ) إلى النظام أو بعض رموزه، ويتخذ العنف في هذه الحالة شكل التظاهرات والإضرابات والاغتيالات والانقلابات..... الخ. ويطلق على هذا النوع من العنف (العنف الشعبى أو غير الرسمي).

٣- العنف الموجه من بعض عناصر أو أجنحة النخبة الحاكمة إلى بعض عناصرها أو اجنحتها الأخرى: ويدخل هذا العنف في إطار الصراعات داخل النخبة، ويتخذ عدة أشكال منها: التصفيات الجسدية، والاعتقالات، وانقلابات القصر، وقد يصل الأمر إلى حد الصدامات المسلحة بين العناصر والقوى الموالية للأجنحة المتصارعة داخل النخبة الحاكمة. وقد يوظف الجيش والبوليس وبعض القوى المدنية في هذه الصراعات.

٤- العنف الموجه من بعض القوى أو الجماعات ضد جماعات أخرى داخل المجتمع: نتيجة أسباب سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو دينية. وقد يتدخل النظام لتصفية مثل هذه الصراعات أو ليلقى بثقله إلى جانب أحد أطرافها ويطلق البعض على هذه الحاله اسم " العنف السياسى المجتمعى".

ومن هذا المنطلق، فإن العنف السياسى قد يكون منظماً(الانقلابات وعمليات الاغتيال) أو غير منظم (أحداث الشغب ، وفى الغالب التظاهرات). وقد يكون فردياً(الاغتيال والاختطاف) أو جماعياً(المظاهرات والضرابات وأحداث الشغب). علنيا(المظاهرات والاضرابات) أو سرايا(اعتيال عناصر المعارضة أو الحكم،

المنارة للاستشارات
ww

التآمر لقلب النظام). وقد تستغرق أعمال العنف فترة طويلة نسبياً(الحروب الثورية والحروب الأهلية)، وقد تكون سريعة وموقتة(المظاهرات والاغتيالات).

يتضح من العرض السابق أنه ليس هناك معيار واحد لتصنيف ظاهرة العنف السياسى نظراً لتعقد تلك الظاهرة وتعدد صورها وأشكالها واختلافها من مجتمع إلى آخر. ولذلك فسوف يتناول الباحث صور وأشكال العنف السياسى الأكثر انتشاراً في المجتمع المصرى.

صور وأشكال العنف السياسى السائد في مصر:-

أ- **الإرهاب Terrorism**

مصطلح الإرهاب من المصطلحات الدالة على الإهانة. أنه الاسم الذى يستعمله من هو موضع تهديد. وفى القرن التاسع عشر، كان الإرهابى هو الشخص الذى يشترك في نوع خاص من الأعمال العنيفة ضد الدولة. وللمصطلح استعمالات تقليدية، وبراجماتية وثورية. ويختلف الأمر تبعا لمن يستعمله، وهل هو مقترف أحد هذه الأفعال أو من ضحايها. على أن الأمر لم يعد كذلك الآن؛ اذ كان المقترفون فيما مضى يخوضون حرب عصابات لتحرير بلادهم، مما يجعلهم من الفدائيين، لا إرهابيين. أما أتباع الفريق الآخر، فإنهم يستعملون كلمة إرهاب للدلالة على أي فعل يتضمن إحداث خلل في الوظائف العامة للمجتمع، وينضوى تحتها ألوان متعددة من العنف، ابتداء من عمليات اختطاف الطائرات في الفضاء إلى القاء القنابل بلا تمييز، إلى عمليات الاختطاف ذات الطابع السياسى، والاغتيال، وحوادث القتل باسم الدين، وإتلاف الملكيات العامة.[٣٣] وذلك يؤكد أن المشكلة هنا هي مشكلة تعريف؛ فالرجل الذى يعتبر إرهابياً بالنسبة إلى شخص ما هو مناضل من أجل الحرية بالنسبة إلى آخر.[٣٤]

المنارة للاستشارات
ww

وعلى حين أن الإرهاب Terrorism غالباً ما يكون إستراتيجية يطبقها الطرف الضعيف في الصراع، فإن الإرهاب يستخدمه الأقوياء أيضاً. والكلمة من الجذر اللاتينى Terrere ومعناه " يثير الرعب" وتم صكها أول الأمر بواسطة حكومة الثورة الفرنسية بقيادة ماكسميليان روبسبيير Maximilien Robespierre، فقد أطلق قادة الثورة على عهدهم (١٧٩٣-١٧٩٤) عهد الإرهاب، واستخدموا المقصلة لتطهير فرنسا من أعداء نظام الحكم.(٣٥)

وقد قدمت وزارة الدفاع الأمريكية في عام (٢٠٠٤) تعريفاً للإرهاب مؤداه " الإرهاب هو الاستخدام العمدى للعنف غير القانوني أوحتى التهديد باستخدامه لغرس الخوف والرعب وبقصد إجبار الحكومات والمجتمعات وترويعها بغية تحقيق أهداف سياسية ودينية وأيديولوجية، في مجملها".(٣٦)

وتعرف الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب " الإرهاب بأنه كل فعل من أفعال العنف أو التهديد أياً كانت بواعثه أو أغراضه، يقع تنفيذاً لمشروع إجرامى فردى أو جماعى، ويهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس أو ترويعهم بإيذائهم أو تعريض حياتهم أو أمنهم للخطر أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق أو الأملاك العامة أو الخاصة أو احتلالها أو الاستيلاء عليها، أو تعريض أحد الموارد الوطنية للخطر.(٣٧)

ويعرف ريمون آرون الإرهاب السياسى بأنه منهج نزاع عنيف يرمى الفاعل بمقتضاه وبواسطة الرهبة الناتجة عن العنف إلى تغليب رأيه السياسى أو إلى فرض سيطرته على المجتمع أو الدولة من أجل المحافظة على علاقات اجتماعية عامة أو من أجل تغييرها أو تدميرها.(٣٨)

ويقول ناعوم تشومسكى أن الإرهاب هو التهديد باستخدام العنف أو استخدامه بالفعل للتخويف أو الإكراه (لتحقيق غايات سياسية في معظم الأحيان)، سواء كان

المنارة للاستشارات
ww

إرهاب الجملة الذى يمارسه الحكام أو الدولة، أو إرهاب التجزئة الذى يقوم به أفراد أو جماعات.[٣٩]

وتذهب موسوعة النظرية الثقافية إلى أن الإرهاب هو ارتكاب أفعال عنيفة ضد المدنين بهدف خلق إحساس بالذعر بين عموم الناس(أو وسط جماعة قومية أو إثنية معينة) وذلك من أجل بلوغ أهداف سياسية أو إيديولوجية أو اقتصادية أو دينية معينة.[٤٠]

وعلى الرغم من أن جوهر الإرهاب يظل واحداً من حيث تعريفه بأنه يستخدم العنف أو التهديد بالعنف من أجل إثارة الخوف في المجتمع وذلك من خلال استهداف أفراد أو جماعات أو مؤسسات أو نظام الحكم في المجتمع لتحقيق هدف سياسى محدد، فإن أشكال الإرهاب تتسم بالتعدد والتنوع الكبير.[٤١]

يقول شولتز Schultz إن هناك ثلاثة أنواع أساسية معاصرة من الإرهاب: الإرهاب الثورى، والإرهاب شبه الثورى، والأرهاب الذى ترعاه الدولة. ويحاول الإرهاب الثورى إسقاط الدولة، بينما يستخدم الإرهاب شبه الثورى العنف السياسى في تغيير الأنظمة الحالية. أما الإرهاب الذى ترعاه الدولة فيتضمن أحداثاً أخرى، مثل الحرب "القذرة" الأرجنتينية.[*] كما يمكن أن ترعى بعض الدول الإرهاب على أراضيها أو حتى خارجها. وقد اتهمت الولايات المتحدة إيران، والعراق، ولبنان، والسودان، وسوريا برعاية الإرهاب. وعلى العكس من ذلك يعتبر بعض النقاد الراديكاليون الولايات المتحدة أنها أكبر راع " للإرهاب الذى ترعاه الدولة" في أمريكا اللاتينية، والقوة التي دعمت المجاهدين في أفغانستان ضد الروس هي التي ساعدت على نشوء القاعدة.[٤٢]

ويمكن القول بشكل أساسى أن هناك حضوراً مباشراً للارهاب كشكل من أشكال العنف السياسى في المجتمع المصرى، واذا شئنا الدقة لقلنا أن العقود الثلاثة

المنارة للاستشارات
ww

الأخيرة من القرن العشرين قد شهدت موجات صعود الإرهاب السياسى في مصر، وقد كانت بعض جماعات الإسلام السياسى هي بمثابة القوى الرئيسية التي مارست ذلك النوع من العنف، ومع نهاية القرن العشرين بدأت موجة انحسار ذلك النوع من العنف في المجتمع المصرى، ولكن ومع صعود جماعة الأخوان المسلمين إلى سدة الحكم عقب ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، بدأ هذا النوع من العنف يطل بوجه مرة أخرى على الشارع المصرى وكانت حادثة مقتل الجنود المصريين في رفح بمثابة الحدث الذى أعلن بقوة عن عودة ذلك النوع من العنف، وقد تزايدت الحوادث الإرهابية عقب الموجة الثانية من الثورة في ٣٠ يونيو، ولكن هذه المرة كان أشد قسوة حيث امتد ذلك النوع من العنف ليشمل المواطنين الأبرياء وكانت حادثة كنيسة الوراق ومجزرة رفح الثانية ، والحادث الإرهابى الذى استهدف مبنى مدرية الأمن بمحافظة الدقهلية وما تشده عدد من الجامعات المصرية في الوقت الحالى مؤشر خطير على تصاعد وتيرة الإرهاب السياسى.

ب-<u>تمرد – ثورة:-</u>

للناس فى مختلف أنحاء العالم وعبر الأزمان فهمهم للثورة المتجذر فى حكايا الثورة التى نرويها جميعاً. ولا يقف الأمر ببساطة عند حد بعينه مؤداه: أن الناس عندما يرون يعرفونها، فالناس يعيشون وفى رؤوسهم مجموعة على قدر مقبول من التماسك من المفاهيم عما هو ثورة وما هو ليس بثورة. الثورة ليست شيئاً يأخذه الناس بدون مبالاة، وليس بالضرورة بالخوف والارتعاش، فهو يرتبط، أيضاً، بالنسبة للكثيرين بالنضالات من أجل الغذاء، والأرض، والسلام، والعدالة، والوصول إلى الموارد وإلى الفرص – من أجل بيت، ورعاية صحية، وتعليم، وبالنسبة لكثيرين، فالثورة توحى بأن "الأفضل لابد أن يأتى" ، وفى إطار هذه

المنارة للاستشارات
ww

الشروط يتم التعرف عليها، فى الحال، كتحول دراماتيكى تنخرط فيه جماعة من الناس الذين اتحدوا ليسقطوا حكومتهم، وإذا نجحوا فإنهم يحدثون تحولات عميقة وخطيرة فى مجتمعهم.(٤٣)

يشير تعريف الثورة إلى نوع من التغيير الجذرى الشامل الذى يغير بناء المجتمع بكامله فى فترة زمنية محدودة، بادئاً بالنظام السياسى الذى يسيطر على المجتمع عن طريق أجهزة الدولة المختلفة، مع ملاحظة أن الثورة تغير– بصورة سريعة– كل ما هو مادى ومحسوس مثل تغيير أجهزة الدولة والنظام السياسى، غير أنها قد تأخذ وقتاً حتى تغير المعانى المتجسدة فى منظومات القيم والثقافة، وقد يتضافر نمطا التغير معاً.(٤٤)

كما تتفق المعاجم الغربية على تعريف الثورة Revolution بأنها تغير فجائى وأساسى وتام، وتغيير جوهرى فى النظام السياسى يتلخص فى الإطاحه بحكومة قائمة وإقامة حكومة من المحكومين.(٤٥)

ويشير عاطف غيث إلى أن مصطلح الثورة يستخدم للإشارة إلى التغيرات الجذرية "المفاجئة" التى تحدث فى الظروف الاجتماعية والسياسية، وبخاصة حينما يتغير فيها نظام حكومى أو سياسى معين ويحل محله نظام آخر، ويستخدم المصطلح أيضاً للإشارة إلى التغيرات الجذرية التى تحدث فى مجالات غير سياسية كالثورة العلمية، والثورة الفنية، والثورة الثقافية، وأحياناً الثورة الجنسية، وهى مصطلحات تشير إلى تغيرات جذرية فى جوانب الحياة الثقافية.(٤٦)

وهناك من يؤكد أن مفهوم الثورة يشير إلى أنها التغيير المفاجىء السريع بعيد الأثر فى الكيان الاجتماعى الذى يستهدف تحطيم استمرار الأحول القائمة فى المجتمع، وبالتالى النظام القديم، بهدف إعادة تنظيم وبناء النظام الاجتماعى بشكل جذرى.(٤٧)

المنارة للاستشارات
ww

أما المهتمون بميدان التغير الاجتماعى فيتناولونها على أساس أنها تغير سريع وعنيف وأساسى فى التنظيم السياسى، وعلاقات السلطة، والطبقات، ونظام التحكم فى الملكية الاقتصادية الخاصة بنسق المعتقدات السائدة للنظام الاجتماعى داخل مجتمع ما... فالثورة تعتبر أحد أكثر الأدوات تطرفاً فى إحداث التغير الاجتماعى، باعتبار أن القوة والعنف مصاحبان لها فى إحداث التغير الجذرى الشامل فى البناء الاجتماعى والنظام السياسى.(٤٨)

أما عن لفظة التمرد فهى من النوع الذى يمثل عصياناً أو انتفاضاً نادراً ما يسعى لتغيير النظام بكامله، بقدر ما يهدف إلى الضرب على مواضع معينة داخل النظام الراسخ للحكم أو إلى إعادة تنظيم الحكم ليعالج اختلالات بعينها أو لتغيير حالات محدودة. ومع اختلاف التمرد عن جهود مشابهة، مثل الهبة أو الانقلاب أو الثورة السياسية، فإنه غالباً ما يكون انتفاضة عفوية تستهدف تغيير التيارات أو السياسات أو حتى المؤسسات السياسية، لكنه نادراً ما يشتمل على جهود تسعى للتأثير على البنى والمعايير والقيم المجتمعية الكبرى، على نحو مباشر.(٤٩)

ويشير التمرد إلى محاولة التحرر من النظام الاجتماعى القائم وسعياً من جانب المشتركين فيه للاعتراف بذواتهم واستقلاليتهم. والتمرد بهذا المعنى يعد أحد مؤشرات العنف السياسى الذى يمارسه المواطنون عامة إزاء النظام باعتبار أن الأخير يشير إلى مختلف السلوكيات التى تتضمن استخداماً فعليا للقوة أو تهديداً باستخدامها لإلحاق الأذى أو الضرر بالأشخاص والاتلاف بالممتلكات، وذلك لتحقيق أهداف سياسية مباشرة أو أهداف اقتصادية واجتماعية لها دلالات أو أبعاد سياسية. ويلاحظ أن التمرد قد يأتى كمرحلة تالية بمعنى أن فئة معينة قد تلجأ إلى التظاهر احتجاجاً على سياسات أو مواقف محددة سواء كانت فئوية أو عامة، والذى قد يبدأ فى صورة مظاهرة سلمية يواجهها النظام بقدر من القمع وتبدأ

المنارة للاستشارات
ww

المصادمات بين الشرطة والمتظاهرين ويتسع نطاقها فتأخذ شكل تمرد شعبى واسع النطاق قد ينتهى بالإطاحة بالنظام السياسى بأكملة.(٥٠)

ونجد أن هناك من الكتابات التى حاولت أن تقارب بين مفهوما الثورة ومفهوم التمرد فمثلا تشير شارلوت سيمور. سميث فى موسوعة علم الإنسان أنه عادة ما يعرف التمرد بأنه ثورة ضد أصحاب السلطة تقوم بها جماعة منافسة، على حين لا تعنى الثورة التنافس على حيازة القوة فحسب، وإنما تعنى كذلك القضاء على أبنية القوة القائمة واستبدلها بأشكال جديدة من التنظيم الاقتصادى والسياسى والاجتماعى. مع ذلك فإن التمييز بين التمرد والثورة ليس دائما قاطعاً، نظراً لأن الحركة التى تبدأ كتمرد، يمكن أن تتحول إلى ثورة إذا توافرت الشروط الملائمة لتحول المجتمع بنائياً. كما أن الحركة التى تبدأ كثورة يمكن أن يتضح فيما بعد أنها لم تكن سوى تمرداً، عندما تتناسى الحركة التغييرات التى وعدت بها، ولا يبقى منها فى النهاية سوى إحداث تغيير فى أعضاء الصفوة الحاكمة.(٥١)

كما حاول فرانك بيلى أن يقارب بين المفهومين عند تناول مفهوم الثورة فيشير أن الاستعمال المعاصر لكلمة الثورة ذو شقين، فى بعض الأحيان تعتبر التغييرات الكبيرة فى المجتمع والاقتصاد والناجمة عن حالات انتقال السلطة بين الطبقات المقترن فى بعض الأحيان بنشوء طبقات اجتماعية جديدة، دلالات على وجود ثورة قائمة. على أن حركات التمرد – حتى على نطاق صغير– التى تتم بها الإطاحة بالحكام من مناصبهم واستبدالهم بآخرين، تدعى ثورات أيضا، فالأولى توصف – غالباً– بأنها ثورات اجتماعية، والثانية توصف بأنها انقلاب. أما الثورات التى تشمل الاثنين معا فيمكن تسميتها " ثورات جائحة" Cataclysmic Revolutions. (٥٢)

المنارة للاستشارات

وبالمثل تشير موسوعة علم الاجتماع إلى أن (التمرد – الثورة) هى أحداث نادرة الوقوع –نسبياً– ولكنها مهمة من الناحية التاريخية، يتم خلالها قلب النظام السياسى والاجتماعى كله، وذلك باستخدام وسائل عنيفة عادة، ثم يتم إعادة بنائه على أسس جديدة بقيادة جديدة. وقد أصبحت كلمة ثورة تطبق بشكل فضفاض على كل تغير اجتماعى بعيد المدى، كما هو الحال فى: الثورة الصناعية، وثورة الكومبيوتر، وثورة الموضة وغيرها. ولكن معناها الأساسى مايزال سياسى الطابع. ومن الصعب أن نقيم تمييزاً واضحاً بين الثورة السياسية والتمرد، على الرغم من أن البعض يرى أن لفظ ثورة يجب قصر استخدامه على الحالات التى تحاول فيها الصفوة الحاكمة الجديدة أن تجرى تغيرات جذرية فى البناء الاجتماعى لمجتمع ما بعد الثورة، بينما يتعين قصر مصطلح تمرد على الاضطرابات السياسية المحدودة التى تقوم على إحلال جماعة حاكمة محل أخرى. وعلى هذا الأساسى، فإن حالات التمرد يمكن أن تتحول تدريجيا إلى ثورات، تبعاً لحكمنا على مدى التغيرات الاجتماعية التى تعقب الاستيلاء على السلطة، وكثافتها.(٥٣)

الإشكال الرئيسى الذى يطرح هنا يتعلق بالمعيار الذى يسمح بتحديد ما إذا كانت القضية جذرية بما يكفى للتكلم عن ثورة، وليس عن مجرد تغيير فى النظام. كذلك فإن المعايير المرتبطة بالموضوع مثل العنف، أو تعبئة الجماهير، أو همجية العملية (مقابل فكرة الإصلاح) فتطرح المصاعب نفسها وتقضى إلى عدم الدقة نفسه.(٥٤)

ج– التظاهرات والاحتجاجات كشكل من أشكال العنف السياسى:–

يمكن القول إن ظاهرة الاحتجاجات عابرة لمختلف النظم السياسية، فهى موجودة في النظم الديمقراطية وغير الديمقراطية، ولكنها في الأولى عادة ما تؤدى إلى تطوير النظام ولفت انتباهه إلى ثغرات ومظالم اجتماعية أو تهميش سياسى يؤدى

المنارة للاستشارات
ww

إلى تحسين أدائه وأحياناً تجديد نخبته. أما في الثانية فإنها تكرس، وربما تعمق، أزماته، لأنه عادة ما يعجز عن الاستجابة لمطالب المحتجين السياسية، وقد تستجيب لجانب من المطالب الاجتماعية عن طريق تغييرات في بنية العلاقة بين النظام والمحتجين، ويعمل على التحايل عليها، فهو يلبى جانباً، ويرفض جوانب كثيرة بصورة لا تجعله في كل الأحوال قادراً على الاستفادة منها من أجل التطور الديمقراطى والانفتاح السياسى. (٥٥)

يأخذ الاحتجاج عادة طابعاً مطلبياً، فالمحتجون هم مجموعة من الأفراد يجمعهم مطلب أو مطالب محددة، يسعون باحتجاجهم إلى التعبير علانية وجماعياً عن رفضهم لموقف الجهة المعنية، التي لم تستجب لذلك المطلب أو تلك المطالب، وفى نفس الوقت محاولة حملها بهذه الوسيلة وما تحمل من عناصر قوة على الاستجابة. لذلك فمن هذه الزواية يأخذ فعل الاحتجاج صورة أسلوب غير عادى لتقديم المطالب أو التظلمات، ويتضمن مؤخذاة الجهة الموجة إليها الرسالة الاحتجاجية عن موقفها، مع السعي في نفس الوقت إلى حملها على تغييره لفائدة المحتجين. وعادة ما يقوم المحتجون بفعل الاحتجاج في مكان عمومى عادة ساحات عمومية، أو رصيف أمام الجهة التي يعتبرونها معنية بطلبهم أو مطالبهم، لكن أحياناً يتدرجون في اختيار المكان وفق منطق تصعيدهم درجة الاحتجاج، فقد ينطلقون من مكان عمومى أمام قيادة أو جماعة ثم أمام محافظة ثم أمام وزارة أو مجلس الوزراء، وقد يختصرون التدرج بهدف التوصل إلى استجابة سريعة لمطالبهم، لذلك فقد يلجأ المحتجون مباشرة إلى مكان أمام البرلمان؛ لدلالة المكان وكونه ملتقى النواب وأعضاء الحكومة ، وهو ما يسهل التعريف بمطالبهم بسرعة، مع محاولة جلب مساندة الرأي العام إضافة إلى محاولة إحراج السلطات العمومية لحساسية الموقع الوظيفية والمكانية.(٥٦)

المنارة للاستشارات
ww

وترجع التظاهرات الاحتجاجية المضادة للنظام– بصفة أساسية– إلى طبيعة القوى والفئات الاجتماعية التي تمارس التظاهر بقصد الاحتجاج. فهى في الغالب قوى محدودة من حيث وزنها العددى، ومن ثم فإن هناك حدوداً لقدرتها على الانخراط في مظاهرات عامة، وواسعة النطاق لأن ذلك يتطلب إمكانات كبيرة من حيث عملية الحشد والتعبئة والاتصال، فضلا عن وجود قضايا كبرى تجمع قطاعات واسعة من المواطنين على رفضها، والاستعداد للتعبير عن هذا الرفض بسلوك تظاهرى. (٥٧)

وقد شهدت مصر موجات متصاعدة من الاحتجاجات المطلبية ذات الطابع الفئوى، وشملت شرائح اجتماعية مختلفة طالب في بعض الأحيان فئات كانت بعيدة تماماً عن ثقافة الاحتجاج، كالموظفين، وعلى رأسهم موظفو الضرائب العقارية، نظراً إلى كون ثقافة الاحتجاج الاجتماعى والسياسى في مصر انحصرت عادة في الطلاب والعمال، إلى أن جاءت السنوات الأخيرة ودخلت قطاعات من البيروقراطية المصرية في مسار هذه الاحتجاجات. وقد عرفت مصر نمطين من الاحتجاجات: احتجاجات سياسية وأخرى اجتماعية، أما الاحتجاجات السياسية فقد بدأت مع الانتفاضة الفلسطينية في العام ٢٠٠٠، وانتقلت إلى قضايا الداخل مع تأسيس الحركة المصرية من أجل التغيير "كفاية" في العام ٢٠٠٤، التي لا يمكن إنكار أن تأسيسها كان له أثر واضح في رفع سقف المطالب ونشر ثقافة الاحتجاج. ونظراً إلى كون " كفاية" ومثيلاتها ذات بُعد سياسى عام بحت، إلا أن قدرتها على حشد الجماهير اتسمت بالمحدودية بصورة لم تتجاوز المئات في أوفر المظاهرات حظاً. فليس من السهل إقناع المواطن المصرى البسيط الذى يلهث وراء لقمة عيشة، وفى ظلّ تجريف الحياة السياسية وضعف الأحزاب، بأن الديمقراطية والإصلاح يجب أن يكونا على قمة أولوياته، وأن يتظاهر في سبيلها،

المنارة للاستشارات
ww

معرضاً نفسه للملاحقة الأمنية المحتملة. ورغم محاولة الحركة الدفع بعدد من الشعارات الاجتماعية والاقتصادية على أجندتها لجذب المزيد من المناصرين، مثل: " كفاية ظلم– كفاية فساد– كفاية بطالة" إلا أن ميدان عمل هذه الشعارات ظل نخبوياً، ولم يستطع حاملوها أن ينفذوا بها إلى الشارع، وإلى القوى الاجتماعية المستهدفة من هذه الشعارات. وبالتالي لم يكم مفاجئاً أن تشهد مصر موجة أخرى، أو ما يمكن تسميته الجيل الثانى من الاحتجاجات التي كانت هذه المرة احتجاجات اجتماعية فئوية، وجزئية الحيز والمطالب، حيث تم تبنى فكرة الاحتجاجات بوسائلها المختلفة للتعبير عن المطالب الحياتية الملُحّة والمباشرة التي أصبحت أكثر ضرورية مع تنامى عمليات خصخصة القطاع العام والخدمات الاجتماعية، مثل الصحة والتعليم.(٥٨)

ما يؤكد ذلك ما خلصت إليه نتائج عدد من التقارير التي صدرت عن منظمات حقوقية، ومن أمثلة ذلك التقرير التي صدر عن المركز التنموى الدولى والذى رصد تطور الآداء الإحتجاجى خلال الأعوام من ٢٠١٠وحتى ٢٠١٣ ، فيشير التقرير إلى تضاعف الاحتجاجات التي شهدتها مصر خلال عام ٢٠١٣ لأكثر من ٤ أضعاف عن عام ٢٠١٠، فحسب الإحصائيات التي ذكرها التقرير فقد شهدت مصر نحو٢٢١٠ احتجاجاً خلال ٢٠١٠ بمتوسط ١٧٦احتجاجاً شهرياً، ثم زادت النسبة لتصل ٢٥٣٢ في ٢٠١٢، بمعدل ٢١١ احتجاجاً شهرياً، ويشير التقارير أيضا إلى أنه تم رصد نحو ٢٧٨٢ احتجاجاً بمتوسط ٩٢٧ احتجاجاً شهرياً وذلك حتى مارس ٢٠١٣. وقد أشار التقرير أيضا إلى أن الأيدى العاملة بمختلف قطاعاتها قد استحوذت على النصيب الأكبر من بين تلك الاحتجاجات، حيث مثلت أكثر من ٥٠% من المطالب الاحتجاجية، تلاهم الأهالى والمواطنون ثم النشطاء السياسيين والحقوقيين، وهو ما يشير إلى أن الحكومة مطالبة بسد ثلاثة

المنارة للاستشارات
ww

احتياجات أساسية لدى المواطن وهى توفير مناخ ملائم للعمل، وتوفير الخدمات والمرافق وضبط السوق، وكفالة الحقوق والحريات المدنية والسياسية. كذلك فقد أشار التقرير إلى تزايد عدد الفئات المحتجة خلال العام ٢٠١٠ لأكثر من ٣٠ فئة فيما تضاعفت الأعداد خلال العامين ٢٠١٢و ٢٠١٣ لتصل إلى ٤٠ فئة، وذلك بظهور فئات محتجة جديدة أهمها قطاع الشرطة ، وجماعة البلاك بلوك والألتراس وأهالى الشهداء. وكشف التقرير أيضا أن أعوام ٢٠١٢و٢٠١٣ قد تميزت بظهور مطالب جديدة؛ حيث ظهرت المطال المتعلقة بالقصاص والتي مثلت محركاً أساسياً للاحتجاج، فيما ظهرت المطالب الخاصة بالجهاز الشرطى وتصاعدت بالشكل الذى جعلها تحتل مكانة احتجاجية متقدمة، كما ظهرت مطالب خاصة بتنظيم ودعم العمل في قطاع السياحه بعد انهياره عقب الثورة والمطال الخاصة بوقف أخونة الدولة التي مثلت قطاعاً هاماً من الإحتجاجات السياسية.[٥٩]

وفى تقدير آخر، تشير أحد الدراسات أن سنة ٢٠١٢ قد شهدت تزايد ملحوظ في عدد الاحتجاجات، ليزيد عدد الاحتجاجات التي تم رصدها عن ٣٨١٧ احتجاج لتفوق عدد الاحتجاجات التي تمت على مدى الفترة ما بين ٢٠٠٠ و ٢٠١٠ والتي لم تتجاوز ٣٣١٣ احتجاج. مما يعكس حجم الإحباط الذى أصاب الطبقة العاملة وكافة الطبقات الشعبية بعد عام من الثورة المصرية والذى دفعهم لاستخدام مختلف وسائل الاحتجاج للدفاع عن حقوقهم التي لم يحصلوا عليها. وتشير الدراسة أيضا إلى أنه قد حدث تغير في خريطة التوزيع الجغرافى للاحتجاجات الاجتماعية خلال عام ٢٠١٢ وبخلاف المراكز الرئيسية التقليدية للاحتجاجات في القاهرة والإسكندرية والجيزة ، برزت مراكز جديدة فقد شهدت محافظات الدلتا ١٢٠٨ احتجاج تمثل ٣٠.٦% من إجمالي الاحتجاجات التي شاهدتها مصر. وتعد محافظة الغربية أكثر المحافظات احتجاجاً ومن بعدها تأتى محافظة الدقهلية

المنارة للاستشارات
ww

والشرقية وكفر الشيخ. وتسجل الدراسة تزايد عدد الاحتجاجات العمالية ليصل إلى ١٩٦٩ احتجاج شكلت ٥١.٦% من إجمالي الاحتجاجات التي تمت، بينما كان هناك ١٨٤٨ احتجاج قامت بها فئات اجتماعية مختلفة شكلت ٤٩.٤% من الاحتجاجات الاجتماعية عام ٢٠١٢.وقد كشفت الدراسة عن تنوع الأساليب التي استخدمها المحتجون ما بين الوقفات الاحتجاجية والمسيرات والمظاهرات والإضراب عن الطعام والتجمهر. (٦٠)

وفى تقرير آخر عن الاحتجاجات التي شهدتها المؤسسات التعليمية منذ بداية الدراسة حتى نهاية أكتوبر ٢٠١٣، خلص التقرير إلى أن تلك الفترة قد شهدت ٦١١ احتجاجاً، في ٢٥ جامعة، وتصدرت جامعة القاهرة مشهد الاحتجاج الجامعى بعدما شهدت ٦٤ احتجاج، تلتها جامعة الأزهر بـــ ٥٨ احتجاج، في حين جاءت جامعة عين شمس في المركز الثالث بعدما نظم طلابها ٣٤ احتجاج، تلتها جامعة الإسكندرية بـ٣١ احتجاج، بينما شهدت بعض الجامعات الخاصة ٤ احتجاجات، في حين شهدت المعاهد العليا ٩ احتجاجات. وذكر التقرير أن المطالب السياسية(عودة الرئيس المعزول- الإفراج عن الطلاب والأساتذة المقبوض عليهم – تأييد القوات المسلحة) قد سيطرت على مطالب المحتجين فقد شكلت ٧٠% من المطالب الاحتجاجية، بينما مثلت المشكلات التعليمية (التسكين بالمدن الجامعية- المطالبة بتخفيض التنسيق- ومطالب أخرى مختلفة) ٣٠% من المطالب الاحتجاجية. وقد أشار التقرير إلى أن المحتجين قد انتهجوا ١٣ مساراً احتجاجيا، تصدرت قائمتها المظاهرات التي وصلت إلى ٢٣٥ مظاهرة، تلتها الوقفات الاحتجاجية حيث نظم الطلاب ١٦٣ وقفة، بينما مثلت المسيرات ثالث الوسائل الاحتجاجية للطلاب بعدما نظموا ١٢٨ مسيرة.وقد أشار التقرير أن الاحتجاجات الطلابية قد شهدت أحداث عنف حيث شهدات حوادث قطع طرق،

المنارة للاستشارات
ww

واقتحام منشآت وتحطميها، واحتجاز أساتذة وموظفين، كما شهدت استخدام أدوات وأسلحة بيضاء وامتدت أحياناً لأسلحة نارية. مما يؤكد أن تلك الاحتجاجات قد خرجت عن إطار السلمية التي من المفترض أن تلتزم بها الحركات الاحتجاجية والتظاهرات. (٦١)

وتتميز التجربة المصرية المعاصرة في الاحتجاج بعدد من الخصائص، التي من أهما: (٦٢)

١- أنها جاءت من خارج أطر قوى المعارضة التقليدية، وإن كانت هذه الأطر قد مدت بعض هذه الحركات ببعض من قياداتها وعناصرها وقواعدها التنظيمية.

٢- وأنها شملت أجيالاً من الشباب المصرى، لم تكن منخرطة في قوى المعارضة السياسية التقليدية، ولم تكن ذات خبرات سياسية ميدانية سابقة، خاصة أولئك الشباب الذين نشأوا متشبعين بثقافة منظمات المجتمع المدنى، والحقوق والحريات المدنية.

٣- أن هذه الحركات قد تبنت أشكالاً غير معتادة في المجتمع المصرى، في تحركاتها السياسية والاجتماعية.

٤- كما تميزت الحركات الاجتماعية الجديدة، عن سابقتها من الحركات الاجتماعية، بأنها نشأت لتعبر عن مطالب سياسية جزئية أو اقتصادية مهنية، وعملت هذه الحركات بشكل مستقل عن الأحزاب والنقابات، وسعت للتعبير عن مصالح مشتركة لأشخاص قد ينتمون لفئات اجتماعية مختلفة، كما سعت للتعبير عن فئات مهمشة أو فئات مجتمعية جديدة.

المنارة للاستشارات
ww

التوجه النظرى للدراسة:-

تتخذ الدراسة من مفهوم رؤى العالم مدخلاً أساسياً لفهم رؤى الشباب لظاهرة العنف السياسى فى المجتمع المصرى . إذ يرجع الفضل إلى " روبرت ردفيلد " فى بلورة المفهوم وتحديد معناه والذى يشير إلى إنه " بمثابة تصورات عما هو قائم وما يجب أن يكون ، وأنها تتضمن أنماط التفكير والاتجاهات السائدة نحو الحياة " ، ومن الدراسات المعاصرة حول رؤى العالم نجد دراسة " جونز " والتى ركز فيها على الفرد أكثر من الجماعة ، وبالرغم من أنه بذهب إلى أن " رؤى العالم " تقوم على المعتقدات ، إلا أنه يعطى الأهمية لما يطلق عليه الاتجاهات ، ويعرف " رؤى العالم " بأنها " مجموعة من الاتجاهات فى إطار معتقدات الفرد التى اكتسبها أو تعلمها فى حياته ، وأنها ذات تأثير قوى على سلوكه ".(٦٣)

كما يشير مفهوم رؤى العالم إلى الإطار الذى يقوم من خلاله كل فرد بتفسير العالم المحيط به والتفاعل معه ومع مكوناته ، كما أن وظيفة رؤى العالم فى الأساس إنما تكمن فى تزويدنا بالإطار العام الذى نفهم به كل شئ ونفهم أنفسنا أيضاً ، وجعل فهمنا ضمن كلٍ موحد ، فكلما حاولنا أن نكوّن فهماً معيناً أو نصوغ نظرية لتفسير شئ ما ، فإننا بالضرورة وبطبيعة عمل العقل نستخدم رؤيتنا للعالم ، ولذلك فإن وظيفة رؤية العالم هى وظيفة معرفية ، وهى الأساس لأى نظرية معرفة وأىّ جهد لاكتسابها أو توظيفها .(٦٤)

وقد طرح علماء الاجتماع مجموعة من الأسئلة التى تدور حولة مقولة رؤى العالم من ذلك مثلاً : هل تتمسك بعض الجماعات الاجتماعية فعلاً ببعض رؤى العالم المحددة ؟ وإذا كان الأمر كذلك فكيف يحدث أن يتبنى الأفراد تصورات معينة عن المجتمع ؟ وما هى العلاقة بين عضوية الجماعة وتصورات الفرد الذاتية التى يكونها عن تلك الجماعة ؟ والمشكلة الرئيسية التى تواجه علماء الاجتماع الذين

المنارة للاستشارات
ww

يتناولون مثل هذه الموضوعات تتمثل فى تعريف ووصف رؤية العالم نفسها . فما هى المعتقدات والقيم التى يعتقد أنها تشكل رؤية العالم ؟ . وهل يتعين علينا أن نتوقع تمسك الناس برؤى متسقة للعالم ، وذلك بالنظر إلى أن البحوث التى أجريت – مثلاً – عن موضوع تصور الناس عن الطبقة تدلنا على أن اتجاهات وقيم غالبية الناس تتسم بالغموض وعدم التحديد أو بعدم الاتساق ، وأنها نادراً ما تشكل كياناً كلياً متماسكاً . من هنا يمكن القول – بوجه عام – إن استخدام هذا المصطلح يشير فى العادة إلى قدر معين من عدم الدقة فى النظر ، وأنه يكاد يدل فى جميع الأحوال على أن البيانات الملائمة للحالة موضوع الدراسة ما زالت غير متوفرة.[٦٥]

المراجع

(١) عمر الشرقاوى، تاريخ العنف في الشرق الأوسط: من الإمبراطورية العثمانية إلى القاعدة، المجلة العربية لعلم الاجتماع(إضافات)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد التاسع، شتاء ٢٠١٠، ص ١٩٨.

(٢) وحدة تحليل السياسات، المظاهر العنيفة فى الثورة السورية: الدوافع والتداعيات، المركز العربى للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة– قطر، سبتمبر ٢٠١٢، ص١.

(٣) مهدى محمد القصاص، عنف الشباب: محاولة فى التفسير، مجلة كلية الآداب– جامعة المنصورة، العدد السادس والثلاثين، يناير ٢٠٠٥، ص ٢٣٩.

المنارة للاستشارات

ww

(٤) ليلى عبد الجواد& محمد سعد محمد، تصورات الشباب لواقع ومستقبل العنف فى المجتمع المصرى، فى المؤتمر السنوى الرابع ، الأبعاد الاجتماعية والجنائية للعنف فى المجتمع المصرى، المجلد الثانى، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ص ٥٦١-٥٦٢.

(٥) سوسن فايد، ظاهرة العنف السياسي في المجتمع المصري: آراء ذوي الخبرة حول المكون الثقافي المهيئ للظاهرة، المجلة الجنائية القومية، المجلد الرابع والخمسون، العدد الثاني، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، يوليو ٢٠١١، ص ص ٤١-٤٢.

(٦) نشوى محمد، العنف السياسى، المركز الدولى للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، سلسلة (مفاهيم)، القاهرة، سبتمبر ٢٠١٢، ص ٦.

(٧) سوسن فايد، مرجع سابق، ص ص ٤٢-٤٣.

(٨) هارلمبس وهولبورن، سوشيولوجيا الثقافة والهوية، ترجمة: حاتم حميد محسن، دار كيوان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق – سوريا، ٢٠١٠، ص ٧٨.

(٩) أحمد زايد وآخرون، تنمية الاهتمام بالقراءة الحرة لدى الأطفال والشباب فى المجتمع المصرى، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء، القاهرة ، يونيو ٢٠٠٩، ص ص ١٧ – ١٨ .

(١٠) محمد نجيب محمد إبراهيم ، القيم السائدة لدى الشباب : دراسة ميدانية فى ثلاث محافظات مصرية ، مجلة كلية الآداب – جامعة المنصورة ، العدد الرابع والأربعون – المجلد الثانى ، يناير ٢٠٠٩ ، ص ٤٢١ .

(١١) على أبو ليلة ، ثقافة الشباب : مظاهر الانهيار ونشأة الثقافات الفرعية ، فى : دراسات مصرية فى علم الاجتماع مهداة إلى روح الأستاذ الدكتور حسن الساعاتى ، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية ، كلية الآداب – جامعة القاهرة ، ٢٠٠٢ ، ص ٢٧٩ .

(١٢) محمد نجيب محمد إبراهيم، مصدر سابق، ص ٤٢١.

المنارة للاستشارات

ww

(١٣) جون سكوت & جوردون مارشال ، موسوعة علم الاجتماع ، ترجمة محمد الجوهرى وآخرون ، المجلد الثانى ، المركز القومى للترجمة ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، ٢٠١١ ، ص ٢٥٦ .

(١٤) عبير أمين ، تزييف وعى الشباب بين العولمة والدعاة الجدد ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ٢٠٠٦ ، ص ٣٦ .

(١٥) عصام عدونى، العنف والتمييز ضد المرأة في المغرب: مقاربة سوسيولوجية، مجلة المستقبل العربى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد٤١٣، يوليو٢٠١٣، ص ٦٨.

(١٦) باربرا ويتمر، الأنماط الثقافية للعنف، ترجمة: ممدوح يوسف عمران، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد ٣٣٧، مارس ٢٠٠٧، ص ص ٣٦-٣٧.

(١٧) نبيل عبد الفتاح، النخبة والثورة : الدولة والإسلام السياسى والقومية والليبرالية، دار العين للنشر، القاهرة، ٢٠١٣، ٢٣٥.

(١٨) على أسعد وطفة، العنف الرمزى، مجلة المعرفة، وزارة الثقافة السورية، العدد ٥٧٦، سبتمبر ٢٠١١، ص ص ١١٠-١١١.

(١٩) عمار على حسن، التغيير الآمن: مسارات المقاومة السلمية من التذمر إلى الثورة، دار الشروق، القاهرة، ٢٠١٢، ص ٢٥١.

(٢٠) أحمد زايد وآخرون، العنف السياسى في المجتمع المصرى فى ضوء المتغيرات المحلية والعالمية : الجماعة الإسلامية نموذجاً، التقرير الأول، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة ،٢٠١١، ص ص ٨-٩.

(٢١) بلقاسم سلاطنية وآخرون، علم الاجتماع الاعلامى، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٢، ص ١٣٠.

(٢٢) أحمد فلاح العموش، مستقبل الإرهاب في هذا القرن، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ٢٠٠٦، ص ٥٩.

(٢٣) نشوى محمد، العنف السياسى، المركز الدولى للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، سلسلة (مفاهيم)، القاهرة، سبتمبر ٢٠١٢، ص ١١.

المنارة للاستشارات

ww

(٢٤) على ليلة، تقاطعات العنف والإرهاب في زمن العولمة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ٢٠٠٧، ص ص ١٢٩-١٣٠.

(٢٥) تيد روبرت غير، لماذا يتمرد البشر، ترجمة ونشر: مركز الخليج للأبحاث، دبى، الأمارات العربية المتحدة، ٢٠٠٤، ص ٣٨.

(٢٦) قدرى حفنى، العنف بين سلطة الدولة والمجتمع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الأسرة، القاهرة، ٢٠١٢، ص ٢٢١.

(٢٧) محمد حسين أبو العلا، العنف الدينى في مصر: قراءة في فكر الخطر الإسلامي، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، القاهرة، الطبعة الثانية، ٢٠١٣، ص ص ١٣٢-١٣٣.

(٢٨) أحمد زايد، العنف: المفهوم والأنماط والعوامل، المركز الدولى للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، سلسلة (مفاهيم)، القاهرة، فبراير ٢٠٠٥، ص ص ١٤- ١٦.

(٢٩) تيد روبرت غير، مصدر سابق، ص ٥٠.

(٣٠) أحمد فاروق أحمد حسن، اتجاهات الشباب نحو الإرهاب: دراسة ميدانية مقارنة، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب- جامعة القاهرة، ٢٠٠٥، ص ٥٨.

(٣١) مايكل روسكن وآخرون، المفاهيم الخاصة بتحليل انهيار النظم السياسية، ترجمة: أمل حمادة، في: ملحق مجلة السياسة الدولية : اتجاهات نظرية في تحليل السياسية الدولية ، عدد ابرايل ٢٠١١، ص ص ٨-٩.

(٣٢) حسنين توفيق إبراهيم، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، الطبعة الثالثة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، سلسلة أطروحات الدكتوراه، ٢٠١١، ص ص ٤٨-٥١.

(٣٣) إريك موريس & آلان هو، الإرهاب : التهديد والرد عليه، ترجمة: أحمد حمدى محمود، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الأسرة، القاهرة، ٢٠٠١، ص٣٥.

(٣٤) كولين تيرنر، الإسلام: الأسس، ترجمة:نجوان نور الدين، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ٢٠٠٩، ص ٣١٤.

المنارة للاستشارات

ww

(٣٥) إيـان بريمـر& بريسـتون كيـت، الـذيل السـميك: أهميـة المعرفـة السياسـية فـي الاسـتثمار الاستراتيجي، ترجمة: على كلفت، المركز القومى للترجمة، القاهرة، ٢٠١١، ص ٢٠٢.

(٣٦) جرايهام إى. فولر، عالم بلا إسلام: ماذا لو؟ ، ترجمة: أحمد جمال أبو الليل، إصدارات سطور الجديدة، القاهرة، ٢٠١٣، ص ٣٥٨.

(٣٧) هانى الدحلة، التمييز بين المقاومة والإرهاب: وجهة نظر قانونية، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ١١، صيف ٢٠٠٦، ص١٢٥.

(٣٨) أحمد أنور محمد، الجريمة السياسية: دراسة اجتماعية، مركز المحروسة للنشر و الخدمات الصحفية والمعلومات، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ٥٩.

(٣٩) ناعوم شومسكى، الإرهاب الدولى : الأسطورة والواقع، ترجمة: لبنى صبرى، سينا للنشر، القاهرة، ١٩٩٠، ص ١٣.

(٤٠) أنـدرو إدجـار & بيتـر سـيد جويـك، موسـوعة النظريـة الثقافيـة: المفـاهيم والمصـطلحات الأساسية، ترجمة: هناء الجوهرى، المركز القومى للترجمة، القاهرة،٢٠٠٩، ص ٤٩.

(٤١) هويـدا مصـطفى، الإعـلام والأزمـات المعاصـرة، الهيئـة المصـرية العامـة للكتـاب، مكتبـة الأسرة، القاهرة، ٢٠٠٩، ص ٢١٧.

(*) يقصد بالحرب القذرة : تلك الحرب التي شنها النظام العسكرى في الأرجنتين على المشتبه بمعارضتهم للنظام، والذين اختفوا على يد فرق الاغتيال التي تتمتع بحصانة حكومية.

(٤٢) ستيفن دى تانسى، علم السياسة: الأسس، ترجمة: رشا جمال، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت،٢٠١٢ ، ص ص ٢١٢-٢١٣.

(٤٣) إيريك سيلبين، الثورة والتمرد والمقاومة: قوة الحكاية، ترجمة: أسامه الغزولى، المركز القومى للترجمة، القاهرة،٢٠١٢، ص ص ٣٩-٤٠.

(٤٤) على ليلة، لماذا قامت الثورة؟ بحث فى أحوال الدولة والمجتمع، فى: مجموعة مؤلفين، الثورة المصرية: الدوافع والاتجاهات والتحديات، المركز العربى للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحه- قطر، ٢٠١٢، ص ٢٧.

المنارة للاستشارات
ww

(٤٥) عاصم الدسوقى، فى البحث عن قانون علمى لظاهرة الثورة : الإشكالات.. الفروض، فى:عبادة كحيلة(تحرير)، الثورة والتغيير فى الوطن العربى عبر العصور، أعمال ندوة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب- جامعة القاهرة، ٢٠٠٥، ص ١٥.

(٤٦) محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٦، ص ٣٥٦.

(٤٧) جهاد عودة، فى بناء الدولة اللبيرالية الدستورية، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ٢٠١٣، ص ٨.

(٤٨) شعبان الطاهر الأسود، علم الاجتماع السياسى: قضايا العنف السياسى والثورة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، الطبعة الثانية، ٢٠٠٣، ص ٤٧.

(٤٩) إيريك سيلبين، مصدر سابق، ص ٣٨.

(٥٠) حسن سلامة، الشباب وحركات التمرد، مجلة الديمقراطية، مركز الدراسات الساسية والاستراتجية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، السنة الثانية، العدد السادس، ربيع ٢٠٠٢، ص ص ٩١-٩٢.

(٥١) شارلوت سيمور- سميث، موسوعة علم الإنسان، ترجمة: مجموعة من أساتذة علم الاجتماع، الطبعة الثانية، المركز القومى للترجمة، القاهرة، ٢٠٠٩، ص ٢٣٢.

(٥٢) فرانك بيلى، معجم بلاكويل للعلوم السياسية، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، دبى ، الأمارات العربية المتحدة ، ٢٠٠٤، ص ص ٥٨٢- ٥٨٣.

(٥٣) جون سكوت& جوردون مارشال، موسوعة علم الاجتماع، ترجمة: أحمد زايد وآخرون، المجلد الأول، المركز القومى للترجمة، القاهرة، الطبعة الثانية، ٢٠١١، ص ص ٤٩٦- ٤٩٧.

(٥٤) غى هرميه وآخرون، معجم علم السياسية والمؤسسات السياسية، ترجمة: هيثم اللمع ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع (مجد)، بيروت، ٢٠٠٥، ص ١٧١.

(٥٥) عمرو الشوبكى، الحركات الاحتجاجية في الوطن العربى(مصر- المغرب-لبنان- البحرين)، مجلة المستقبل العربى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد٣٨٤، فبراير ٢٠١١، ص ١٠٢.

المنارة للاستشارات

ww

(٥٦) المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان (المغرب)، حالة حقوق الإنسان وحصيلة عمل المجلس لسنة ٢٠٠٨، المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، المغرب، ٢٠٠٨، ص ص ١٧-١٩.

(٥٧) أحمد زايد وآخرون، العنف السياسى في المجتمع المصرى فى ضوء المتغيرات المحلية والعالمية : الجماعة الإسلامية نموذجاً، مصدر سابق، ص ١٤.

(٥٨) عمرو الشوبكى، مصدر سابق، ص ص ١٠٤-١٠٥.

(٥٩) دعاء عادل أحمد، رؤية حول تطور الآداء الإحتجاجى للشارع المصرى منذ ٢٠١٠-٢٠١٣، مؤشر الديمقراطية، المركز التنموى الدولى، القاهرة ٢٠١٣.

(٦٠) أميرة خليل وآخرون، الاحتجاجات العمالية في مصر ٢٠١٢، المركز المصرى للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، القاهرة، ٢٠١٣.

(٦١) محمد عادل ذكى وآخرون، مؤشر المؤسسات التعلمية(اسبتمبر-٣١ أكتوبر ٢٠١٣)، المركز التنموى الدولى، القاهرة، ٢٠١٣.

(٦٢) إيمان محمد حسنى عبد الله، الشباب والحركات الاجتماعية والسياسية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الأسرة، القاهرة، ٢٠١٢، ص ص ١٧٦-١٧٧.

(٦٣) هانى خميس ، رؤى الشباب نحو الجرائم المعلوماتية فى المجتمع المصرى : دراسة سوسيولوجية على عينة من طلاب جامعة الإسكندرية ، المجلة الجنائية القومية ، المجلد الرابع والخمسون ، العدد الثانى ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، يوليو ٢٠١١ ، ص ١٠١.

(٦٤) أحمد عبد الله زايد وآخرون ، الأطر الثقافية الحاكمة لسلوك المصريين واختياراتهم : دراسة لقيم النزاهة والشفافية والفساد ، وزارة الدولة للتنمية الإدارية ، لجنة الشفافية والنزاهة ، القاهرة ، أكتوبر ٢٠٠٩ ، ص ٥١ .

(٦٥) جون سكوت & جوردون مارشال ، موسوعة علم الاجتماع (المجلد الثانى) ، مصدر سابق ، ص ١٩٩.

المنارة للاستشارات
ww